الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 4101 | الثلاثاء | 13 ربيع الأول 1443 هـ | 19 أكتوبر 2021 م | السنة الرابعة عشرة
Alsabah Media www.alsabahpress.com

برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء

«نوف إكسبو» تنظّم «مؤتمر الكويت الأول للشراكة بين القطاعين».. افتراضياً

السلمان: دعم الاتحاد لمشروعات الشراكة يعكس الإيمان بضرورة تعاون القطاعين

المؤتمر يعقد لأول مرة في البلاد ويشهد مشاركة خبراء ومتخصصين وقيادات عالمية

أعلن رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية م.بدر السلمان عن إقامة «مؤتمر الكويت الأول للشراكة بين القطاعين العام والخاص»، تحت شعار «مسيرة شراكة نحو النمو والازدهار»، وذلك للمرة الأولى بالكويت، وذلك بتنظيم من شركة «نوف إكسبو» يومي 15 و16 نوفمبر المقبل افتراضيا عبر الفضاء السيبراني.

وأوضح م.السلمان، في بيان صحافي، ان المؤتمر سيحظى برعاية كريمة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، حيث كلف سموه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي لحضور حفل افتتاح المؤتمر بالإنابة عن سموه.

ويشهد المؤتمر حضورا لافتا للعديد من قيادات مؤسسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تتقدمهم قيادات معنية من الأمم المتحدة ورؤساء المؤسسات المعنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص من الدول الخليجية والعربية والأجنبية، كما يشارك في المؤتمر العديد من الخبراء والمتخصصين والجهات الحكومية بالكويت.

خطة التنمية

وتعليقا على دعم المؤتمر، قال م.بدر السلمان «يعكس دعم اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية لمؤتمر الكويت الأول للشراكة بين القطاعين العام والخاص إيماننا بضرورة تعاون القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشروعات خطط التنمية بالكويت، ولجوء مختلف الدول إلى معادلة التعاون هذه تهدف إلى الاستفادة القصوى من الإمكانيات التي يتمتع بها ويوفرها كل قطاع، فحيوية وشفافية وخبرة القطاع الخاص تتكامل مع حوكمة وحرص وخبرة القطاع العام لتصب جهود الطرفين في مصلحة الدولة العليا وتحقيق أهدافها التنموية».

أهمية الشراكة

وقال م.السلمان «لقد تنبهت الكويت إلى أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ وقت طويل، وشرعت في وضع التشريعات اللازمة لذلك، كما حرصت على مواكبة تلك التشريعات للاتجاهات العالمية في هذا المجال، وكان آخرها القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 78 لسنة 2015. هدف المشرع من خلال هذا القانون إلى وضع نظام متكامل لطرح وتنفيذ المشروعات الاستراتيجية بنظام الشراكة في ظل سعي الدولة إلى تنويع الاقتصاد، وتوجهها نحو إشراك القطاع الخاص في المشروعات التنموية وتهيئة مناخ استثماري يسمح بجذب رؤوس الأموال الخاصة والتكنولوجيا الحديثة والمعرفة».

أهداف المؤتمر

وأوضح م.السلمان ان المؤتمر يهدف إلى تقييم تجربة الكويت والدول المجاورة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والوقوف على المعوقات التي تواجه مشروعات الشراكة والاستفادة من التجارب الناجحة في هذه الدول، وكذلك إلى عرض الجوانب الفنية والتشريعية لعقود الشراكة ومتطلبات نجاحها، ويهدف أخيرا وليس آخرا إلى الخروج بالتوصيات المناسبة لدفع برنامج الشراكة في الكويت إلى الأمام.

وأكد على أن أهداف المؤتمر تستجيب لرؤية الكويت 2035 «كويت جديدة» في «تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة»، والمؤتمر بذلك يدعم توجهات الكويت نحو مشاركة فاعلة مع القطاع الخاص وتوفير البيئة الملائمة لذلك، خاصة أن خطة التنمية 2035 تتضمن العديد من مشاريع البنية التحتية العملاقة.

محاور المؤتمر

وعما سيتم طرحه في المؤتمر، قال م.السلمان إن المؤتمر يتناول محاور عدة تتصل بالإطار التشريعي والمؤسسي لعقود الشراكة، والجوانب المالية والتمويلية لمشروعات الشراكة، وآلية طرح مشروعات الشراكة مع عرض أفضل الممارسات والتجارب الناجحة، وأثر توزيع المخاطر بين القطاعين العام والخاص على المسائل التعاقدية، وآخرها الاطلاع على تطبيقات عملية وتجارب دولية لمشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص.

منصة متطورة للمؤتمرات الافتراضية

بدورها، قالت شركة «نوف إكسبو» إنها اعتمدت المنصة الإلكترونية لشركة «Vmeets» العالمية لتوفر الخدمات التكنولوجية اللازمة لإقامة مؤتمر الكويت الأول للشراكة بين القطاعين العام والخاص افتراضيا، فالمنصة توفر تقنيات ثلاثية الأبعاد وتفاعلية لقاعة مسرح لتقديم المحاضرات والحلقات النقاشية، وقاعة استقبال للمشاركين، وقاعة معرض لاستضافة أجنحة عرض للجهات المشاركة، كما توفر المنصة تقنيات آلية للدعوات والتسجيل وتأكيد الحجوزات، وتقنيات متطورة لإدارة جميع مجريات المؤتمر آليا.

وأوضحت الشركة أن المنصة الإلكترونية توفر للشركات الراعية أيضا إمكانيات متطورة لعرض منتجاتها وخدماتها وتجاربها وإمكانياتها الفنية من خلال أجنحة العرض الخاصة بها، ويمكنهم أيضا التحدث مباشرة مع الحضور وجمع بياناتهم وعرض أشرطة ليديو وتقارير وكتيبات خاصة بشركاتهم، ويمكن للشركات الراعية الحصول على حق الاطلاع على تسجيل كامل لفعاليات المؤتمر بعد انتهائه.

وفي الختام، دعت شركة «نوف إكسبو» الشركات والمؤسسات المتخصصة الراغبة بالمشاركة في المؤتمر وعرض مشاريعها وخدماتها وخبراتها في المعرض المصاحب إلى الاتصال مع شركة «نوف إكسبو» في أقرب فرصة ممكنة لحجز موقعها في هذا الحدث الذي يقام للمرة الأولى بالكويت.

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد

بدر السلمان

وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي

الشراكة بين قطاعي الإنتاج سبيل الدول لتنفيذ المشاريع العملاقة وخطط التنمية الضخمة

الكويت سباقة في وضع التشريعات الخاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص

جلسة خضراء للبورصة

"العام" يرتفع 10.3 نقاط

السيولة تتجاوز 62 مليون دينار خلال جلسة «خضراء» للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 10ر3 نقطة ليبلغ مستوى 6923ر94 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر15 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 488ر5 مليون سهم تمت عبر 15062 صفقة نقدية بقيمة 62ر6 مليون دينار (نحو 200ر3 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 8ر25 نقطة ليبلغ مستوى 5826ر43 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر14 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 391ر7 مليون سهم تمت عبر 11000 صفقة نقدية بقيمة 32ر7 مليون دينار (نحو 104ر6 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 11ر32 نقطة ليبلغ مستوى 7492ر75 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر15 في المئة من خلال 96ر7 مليون سهم تمت عبر 4062 صفقة بقيمة نقدية بلغت 29ر9 مليون دينار (نحو 95ر6 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 1ر9 نقطة ليبلغ مستوى 6025ر35 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر03 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 223ر2 مليون سهم تمت عبر 5329 صفقة نقدية بقيمة 14ر6 مليون دينار (نحو 46ر7 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الإجمالية في البورصة بنهاية جلسة أمس نحو 488.59 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 15062 صفقة، حققت سيولة بقيمة 62.65 مليون دينار تقريباً.

وسجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة الخدمات الاستهلاكية بنمو نسبته 1.10%، بينما تراجع 5 قطاعات أخرى يتصدرها المواد الأساسية بنحو 1.26%، واستقر قطاعا التكنولوجيا والمنافع.

وجاء سهم "النخيل" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بارتفاع كبير نسبته 20.87%، فيما تصدر سهم "ياكو" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 4.94%.

وتصدر سهم "بنك الخليج" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 4.68 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 0.41%، بينما تصدر سهم "آن ديجيتال" نشط الكميات بتداول 68.32 مليون سهم مُرتفعاً بنحو 1.79%.

على جانب اخر أعلنت بورصة الكويت عن إيقاف التداول على أسهم شركة نور للاستثمار المالي لمدة 10 أيام اعتباراً من اليوم الموافق 19 أكتوبر 2021.وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، إن الإيقاف تم بناءً على قرار لجنة النظر في المخالفات ببورصة الكويت الصادر بجلستها المنعقدة، أمس الاثنين، في المخالفة رقم 6 لسنة 2021، ضد شركة "نور".وأوضحت أن الشركة خالفت المادة رقم (2-8-9البند الثالث) من كتاب قواعد البورصة بشأن استحقاقات الأسهم، حيث لم تلتزم "نور" بتأكيد الإعلان عن الاستحقاقات أو أي تغيير يطرأ على الجدول الزمني قبل يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 19 أغسطس 2021 بثمانية أيام عمل أي في تاريخ 8 أغسطس 2021 والذي صادف عطلة رسمية وكان يوم العمل التالي له والمقرر الإفصاح فيه هو 10 أغسطس، بل قامت الشركة بذلك بتاريخ 12 أغسطس.

كانت أرباح "نور" ارتفعت بنسبة 76.7% في النصف الأول من العام الجاري؛ لتصل إلى 8.82 مليون دينار، مقابل أرباح الفترة نفسها من عام 2020 البالغة 4.99 مليون دينار.

الكويت تخصص سندات بـ 240 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي، أمس الاثنين، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق مقابل بقيمة 240 مليون دينار.

وحسب بيان للبنك، بلغ أجل تلك السندات 6 أشهر، بمعدل عائد يبلغ 1.250%.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

«المركزي» يطرح خبراته في نظم المدفوعات ودوره كعضو في «التسويات الدولية»

تلقى بنك الكويت المركزي دعوة لعقد اجتماع تشاوري مع البنك المركزي لجمهورية كازاخستان الصديقة، وعُقد الاجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي في تمام الثانية عشرة من ظهر الإثنين 18 أكتوبر 2021.

جاء ذلك في بيان لبنك الكويت المركزي أشار فيه إلى أن الاجتماع ناقش عددًا من الجوانب المتعلقة بأعمال البنوك المركزية، وعلى رأسها أطر التعاون بين الجانبين، وتبادل المعرفة في جوانب عمل البنوك المركزية في مجالات السياسة النقدية والسياسة الرقابية، وكذلك في مجال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية.

وذكر البيان أن النقاش تناول كذلك دور بنك الكويت المركزي كعضو في بنك التسويات الدولية والمهام التي تقوم بها هذه المؤسسة العريقة، على مستوى رسم السياسات النقدية والسياسات الرقابية عالميًا، ومساهمات دولة الكويت في عمل هذه المؤسسة، وسبل التعاون بين الجانبين في هذا الشأن.

يجدر بالذكر أن بنك التسويات الدولية الذي تأسس عام 1930هو مؤسسة دولية تعود ملكيتها إلى البنوك المركزية الأعضاء، وتسعى إلى تعزيز التعاون العالمي، وتقوم بالبحوث والتحاليل فيما يخص السياسات، كما تقدم الخدمات المصرفية للبنوك المركزية، وتضم عضويتها بنوكًا مركزية لنحو 30% من دول العالم فيما تشكل تلك الدول مجتمعة 95% من الناتج الإجمالي العالمي.

وتنطوي ضمن توابع بنك التسويات الدولية لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تتركز أعمالها على تطوير المعايير الرقابية العالمية وسياسات التحوط الكلي والجزئي لدى البنوك.

واختتم البيان بالقول إن بنك الكويت المركزي منفتح على التعاون وتبادل الخبرات مع البنوك المركزية لجميع الدول بما يعزز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي على المستوى الدولي.